العرب
الثلاثاء 2020/04/07
السنة 42 العدد 11670

تركيا تتهيأ للمواجهة بعد إفراغ اتفاق إدلب من مضمونه

تفشي كورونا لا يمنع أنقرة من حشد الآلاف من الجنود في المنطقة

أجواء حرب

اتفاق إدلب الجديد بين روسيا وتركيا يبدو أن سيواجه ذات مصير اتفاق سوتشي الذي جرى التوصل إليه في العام 2018، في ظل انتهاج أنقرة لنفس السياسة من خلال توظيف البنود التي تحقق لها أهدافها والتغافل عن بنود أخرى. ولئن تبدي روسيا صمتا فإن مؤشرات ميدانية من قبيل استئناف الطائرات الحربية الروسية لنشاطها، تشي بأن صبر موسكو بدأ ينفد.

دمشق – مر على الاتفاق الروسي التركي في محافظة إدلب ومحيطها شهر ولكن لا شيء تحقق على أرض الواقع باستثناء توقف أصوات المدافع وأزيز محركات الطائرات، وسط تساؤلات يشوبها تشاؤم حيال مدى استمرار الوضع الحالي.

ويقول متابعون للمشهد السوري إن تركيا التي قبلت على مضض باتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوقيع عليه مع الجانب الروسي في 5 مارس الماضي ودخل حيز التنفيذ في 13 من نفس الشهر، تحاول استغلال الوضع الحالي في ظل مخاوف من تفشي فايروس كورونا في المنطقة لإفراغ الاتفاق من مضمونه، خاصة في الجانب المتعلق بتحييد هيئة تحرير الشام.

ولا تزال الهيئة التي تعد الفرع السوري لتنظيم القاعدة، الممسكة بزمام الأمور في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة في شمال غرب سوريا، وكان عناصر من الهيئة قد منعوا في أكثر من مناسبة القوات الروسية من المشاركة في تسيير دوريات مع الجانب التركي في مناطق محددة بموجب الاتفاق بينها محيط الطريق الدولي المعروف بـ"أم 4" الرابط بين حلب ودمشق.

واضطرت القوات الروسية إلى وقف تلك الدوريات في ما بدا محاولة منها لتجنب أي توتر قد تعمد تركيا لاستغلاله، ولكن هذا المسلك الروسي على ما يبدو شجع أنقرة على المضي قدما في تعمدها المماطلة في تنفيذ نص الاتفاق.

وبدا واضحا أن تركيا تتبع ذات السياسة التي انتهجتها في الاتفاق الأول لوقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه مع موسكو في سبتمبر 2018 حيث عمدت إلى استغلال هامش الوقت لتنفيذ بنود تخدم وجودها من قبيل نشر نقاط عسكرية، والتغاضي عن بنود أخرى من بينها إعادة تنشيط الطريقين الدوليين "أم 4" و"أم 5" وإبعاد الجهاديين، لا بل أن تركيا ذهبت بعيدا حينها حيث منحت الضوء الأخضر لهيئة تحرير الشام للتمدد والسيطرة على معظم أنحاء إدلب ومحيطها (ديسمبر 2018).

ومع تأكد روسيا بأن تركيا لا تنوي تنفيذ الاتفاق لا بل تتعمد توظيفه خدمة لمصالحها، أوعزت للنظام السوري للتحرك عسكريا على مرحلتين في أبريل الماضي وديسمبر وهو ما نتج عنه الاتفاق الأخير الذي يبدو أنه سيلاقي ذات المصير.

> **عدد الآليات التركية التي دخلت الأراضي السورية منذ بدء وقف اطلاق النار الأخير بلغ 2310 آلية، بالإضافة إلى الآلاف من الجنود**

ويقول محللون إن تركيا لا تنفك عن المناورة وهي تجد في خطر كورونا ذريعة لتقويض الاتفاق، ويلاحظ أن أنقرة وعلى مدار الأسابيع الماضية عمدت إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية.

وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان، الاثنين، عن دخول رتل عسكري تركي من معبر كفرلوسين شمال إدلب، يضم 30 آلية مدرعة ومصفحات عسكرية وهندسية، حيث اتجه نحو نقاط المراقبة التركية في ما بات يطلق عليه منطقة "بوتين – أردوغان".

وبناء على ذلك فإن عدد الآليات التي دخلت الأراضي السورية منذ بدء وقف إطلاق النار الجديد بلغ 2310 آليات، بالإضافة لآلاف من الجنود.

ووفق المرصد فقد ارتفع عدد الشاحنات والآليات العسكرية التي وصلت منطقة "خفض التصعيد" خلال الفترة الممتدة من الثاني من شهر فبراير الجاري وحتى الآن، إلى أكثر من 5715 شاحنة وآلية عسكرية تركية دخلت الأراضي السورية، تحمل دبابات وناقلات جند ومدرعات و"كبائن حراسة" متنقلة مضادة للرصاص ورادارات عسكرية، فيما بلغ عدد الجنود الأتراك الذين انتشروا في إدلب وحلب خلال تلك الفترة أكثر من 10250 جنديا.

هذا العدد الضخم من الجنود والآليات العسكرية يشير إلى أن تركيا تتحضر لوجود طويل الأمد في المنطقة، ليس ذلك فقط بل وأيضا للمواجهة.

ولئن تلتزم روسيا الصمت حيال الخطوات التركية، فإنه لوحظ الاثنين استئناف الطائرات الحربية الروسية لنشاطها في المنطقة بعد تعليقه منذ دخول اتفاق إدلب حيز التنفيذ، في ما بدا رسالة ضمنية لتركيا.

وتزامن ذلك مع تصاعد الخروقات لوقف إطلاق النار حيث ذكر المرصد حدوث اشتباكات ليل الأحد الاثنين، بين القوات الحكومية والجماعات الجهادية على محور رويحة جرادة بريف إدلب الجنوبي، وامتدت المواجهات إلى ريف مدينة سراقب التي كان استرجعها النظام في العملية العسكرية الاخيرة.

وكان المرصد أشار الأحد، إلى قصف القوات السورية لمناطق في قرية مرعند ومحيطها بالقرب من محاور ريف اللاذقية، والصالحية وآفس في ريف إدلب، فيما تشهد نقاط التماس مع الفصائل عمليات قنص واشتباكات متقطعة. وبات هناك اعتقاد سائد بأن أمد المواجهة لن يطول، وأن ما يعرقله هو الخشية الروسية من تفشي فايروس كورونا، فيما الحكومة التركية لا تبدو مبالية كثيرا بهذا الوضع لا بل أنها تعتمد استثماره وهو ما يعكسه مواصلة حشدها للمزيد من التعزيزات والآلاف من الجنود، رغم وجود مخاطر جمة لتعرضهم للإصابة بالفايروس.

وقالت تركيا الأحد، إنها ستحد من تحركات قواتها في مناطق العمليات بسوريا بسبب وباء كورونا، وأوضحت وزارة الصحة أن القوات المنتشرة في سوريا لن تدخل مناطق العمليات أو تخرج منها إلا بإذن من قائد الجيش. وأضافت "بذلك يكون قد تم تقييد تحرك القادة والجنود إلا إذا كان هناك إذن بذلك".

ولفتت الوزارة إلى إنه تم إرسال أطباء إلى مناطق العمليات لأسباب منها إجراء تدريبات تتصل بمرض كورونا.

وتعد تركيا أحد أبرز المتأثرين بتفشي فايروس كورونا، وقال وزير الصحة التركي فخرالدين قوجه الاثنين، إن حصيلة حالات الوفاة بسبب مرض كوفيد- 19 زادت 73 حالة خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية لتبلغ 574 حالة، كما ارتفعت حالات الإصابة الجديدة المؤكدة بفايروس كورونا المستجد، المسبب للمرض، بـ3135 ليصل إجماليها في تركيا إلى 27 ألفا و69 حالة إصابة.

وقيدت تركيا، وهي التاسعة على مستوى العالم في عدد الإصابات بفايروس كورونا، الكثير من تنقلات السكان وأغلقت حدودها بالكامل تقريبا كما أغلقت الشركات.

تسوية بين السودان وضحايا المدمرة الأميركية كول

الخرطوم – أعلنت وزارة العدل السودانية الاثنين اكتمال التسوية مع أسر ضحايا المدمرة الأميركية "يو. أس.أس كول" التي تم تفجيرها قبالة ميناء عدن عام 2000 ما أسفر عن مقتل 17 من بحارتها.

ويأمل السودان في أن تفضي هذه الخطوة إلى شطبه من لائحة الدول الراعية للإرهاب، التي تكبل اقتصاده المأزوم لاسيما وأنها تحول دون حصوله على قروض ومنح خارجية، فضلا عن كونها تنفر المستثمرين الأجانب.

وقالت الوزارة في بيان "اتفاق التسوية الذي كان تم التوصل إليه في فبراير 2020 مع أسر ضحايا المدمرة كول (..) اكتمل".

وشددت الوزارة على عدم مسؤولية السودان عن الهجوم، وقالت "هنا نص صريح في هذه التسوية على أن السودان لم يكن ضالعا في الهجوم على المدمرة كول".

وتوصلت الخرطوم في فبراير إلى تسوية مع عائلات ضحايا المدمرة الأميركية دون ذكر التعويضات المتفق عليها.

ووقعت الحادثة في 12 أكتوبر 2000 عندما انفجر زورق مفخخ بالمتفجرات في جسم المدمرة، ما اضطر إلى سحبها إلى ميناء عدن اليمني لإصلاح الدمار الذي أحدثه التفجير في جسمها.

وقتل جراء التفجير 17 بحارا أميركيا إضافة إلى اثنين من المهاجمين، يعتقد أنهما ينتميان إلى تنظيم القاعدة.

واتهمت واشنطن الخرطوم بالضلوع في الانفجار، وهو ما تنفيه الخرطوم باستمرار. وفي عام 1993، وضعت واشنطن السودان على "قائمة الدول الراعية للإرهاب" لصلته المفترضة بجماعات إسلامية متشددة.

وأقام مؤسس القاعدة أسامة بن لادن في السودان في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1996.

وأصدر قاض أميركي في عام 2012 حكما قضى بأن يدفع السودان مبلغ 300 مليون دولار لأسر ضحايا المدمرة. وأمر المصارف الأميركية بالحجز على الأرصدة السودانية الموجودة لديها للبدء في سداد المبلغ، إلا أن المحكمة العليا ألغت الحكم في مارس 2019.

ووضعت الحكومة الجديدة في السودان في أعلى سلم أولوياتها التفاوض مع واشنطن للخروج من قائمة الإرهاب، وتضع الولايات المتحدة جملة من الشروط لتحقيق هذا الهدف من بينها تسوية ملف كول وتعزيز التعاون في مجابهة الإرهاب.

عون ما زال يراهن على دعم «الأصدقاء».. فهل من مجيب

بيروت – استأنف لبنان الاثنين جهوده للحصول على دعم دولي في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف به وباتت تنذر بكارثة لاسيما مع تفشي فايروس كورونا، وسط استبعاد إمكانية نجاحه في تحقيق الهدف المنشود ليس فقط لجهة أن هناك ممانعة دولية في غياب وجود خطة إصلاحية، بل وأيضا لانشغال الداعمين الدوليين بمواجهة الجائحة وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على مجتمعاتهم.

وأعلن الرئيس اللبناني ميشال عون الاثنين دخول بلاده أزمة غير مسبوقة تتسم بانكماش اقتصادي ونقص حاد في العملات الأجنبية وارتفاع البطالة والفقر وصعود في الأسعار، حاثا "الأصدقاء" على المساعدة في الخروج من الأزمة.

ويشهد لبنان منذ أشهر تدهورا اقتصاديا متسارعا مع نقص حاد في السيولة وتراجع كبير في الاحتياطات الأجنبية مع انخفاض قيمة الليرة أمام الدولار في السوق الموازية.

وتفاقم الوضع في لبنان مع تفشي فايروس كورونا، حيث سجّلت البلاد إصابة 527 ووفاة 19 شخصا، وسط مخاوف من إمكانية خروج الأمور عن السيطرة في ظل تدهور المنظومة الصحية.

وتبدو حكومة حسان دياب عاجزة عن وضع خطة إصلاحية لاحتواء الأزمة، وهذه أحد شروط المجموعة الدولية الداعمة للبنان.

وقال عون خلال اجتماع عقده مع سفراء دول المجموعة، التي تضم دولا أوروبية وعربية، "نظرا لخطورة الوضع المالي الحالي وللآثار الاقتصادية الكبيرة على اللبنانيين وعلى المقيمين والنازحين، سيحتاج برنامجنا الإصلاحي إلى دعم مالي خارجي (...) لدعم ميزان المدفوعات ولتطوير قطاعاتنا الحيوية". وكانت مجموعة الدعم الدولية قد شددت خلال اجتماعها الأخير في باريس نهاية العام الماضي على ضرورة تشكيل حكومة "فاعلة وذات صدقية" تجري إصلاحات "عاجلة" لتقديم أي مساعدة مالية للبنان، جاء ذلك بعد استقالة حكومة سعد الحريري على خلفية الحراك الشعبي الذي اندلع 17 أكتوبر احتجاجا على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي.

وبرر عون خلال الاجتماع الذي شارك به رئيس الحكومة حسان دياب بأن لبنان كان "يستعد لإطلاق ورشة عمل لمعالجة أزماته الاقتصادية والمالية والاجتماعية حين ضرب وباء كوفيد19- العالم، فاضطر الى إعلان حالة طوارئ صحية، ما فرمل إلى حد ما انطلاقته وفاقم من أزماته وأضاف إليها أزمة الصحة".

لقاء فرضته حساسية الوضع في لبنان

وأضاف "نجابه اليوم كل هذه الأزمات والتداعيات ونرحّب بأي مساعدة دولية"، مشددا على ضرورة حصول لبنان على 11 مليار دولار تعهد بها المجتمع الدولي خلال مؤتمر سيدر عام 2018 مقابل إصلاحات هيكلية وخفض عجز الموازنة.

وبحسب وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد أند بورز"، يرزح لبنان اليوم تحت دين تصل قيمتها إلى 92 مليار دولار، ما يشكّل نحو 170 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعدّ هذه النسبة من الأعلى في العالم.

وأعلن لبنان الشهر الماضي توقّفه عن تسديد كافة مستحقات سندات اليوروبوند بالعملات الأجنبية في إطار إعادة هيكلة شاملة للدين من شأنها حماية "الاحتياطي المحدود من العملات الأجنبية".

وفاقم توافد اللاجئين السوريين منذ بدء النزاع في البلد المجاور قبل تسع سنوات الأعباء الاقتصادية في هذا البلد الصغير ذي الإمكانات الهشة.

وقال عون "منذ أيام وصف الأمين العام للأمم المتحدة جائحة كوفيد19- بأنها أسوأ أزمة عالمية منذ الحرب العالمية الثانية، وكان سبق أن وُصفت أزمة النازحين السوريين بأنها أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية... ولبنان اليوم يجمع على أرضه عبئا أكبر وأسوأ أزمتين أصابتا العالم منذ 75 عاما".

وتقدر السلطات وجود 1.5 مليون لاجئ سوري، أقلّ من مليون منهم مسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعيش معظمهم في أوضاع معيشية صعبة ويعولون على المساعدات الدولية.

> **ترجيحات بأن تذهب أطراف السلطة لخيارات أخرى قد تهدد هيكلية المنظومة الاقتصادية الحالية وعمودها الفقري المصارف**

ويستبعد أن تلقى مناشدات عون صدى خاصة في هذا الظرف الدقيق الذي يمر به العالم، وسط ترجيحات بأن تذهب الأطراف المؤثثة للسلطة لخيارات أخرى قد تهدد هيكلية المنظومة الاقتصادية الحالية وعمودها الفقري المصارف.

وأعلن رئيس الحكومة خلال الاجتماع أن لبنان سيدقق في حسابات البنك المركزي، وقال دياب "دعوني ألفت انتباهكم أيضا إلى أن الرئيس عون وحكومتي قررا إجراء تدقيق في حسابات المصرف المركزي وفاء منا بوعد الشفافية، ولتعزيز موقفنا التفاوضي في هذه الفترة الصعبة من تاريخ لبنان".

ويقول خبراء إن هذا التوجه ليس بريئا وأن هناك توجها لتقويض سلطة المصارف، وهذا يعد هدفا رئيسيا لبعض القوى المهيمنة على المشهد وفي مقدمتها حزب الله.